الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.19

الجمعية العامة

Distr.: Limited
28 October 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[1] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[2] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

301015 301015 15-18846 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة خروجها من فئة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٩/٢٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٧/٢٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٣٥ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

١ - تحيط علما بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٣] وعن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة[٤]؛

٢ - تهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف جهودها من أجل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي نصّ عليها برنامج عمل اسطنبول في مجالاته الثمانية ذات الأولوية بصورة منسقة ومتسقة وسريعة، وهذه المجالات هي: (أ) القدرة الإنتاجية، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

٣ - تؤكد أن ملكية التنمية في أقل البلدان نموا وقيادتها والمسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق هذه البلدان، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدتها على بناء قدراتها وإلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، بسبل منها زيادة الموارد، لفائدة أقل البلدان نموا في جميع مجالات برنامج عمل اسطنبول ذات الأولوية بغية كفالة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل في التوقيت المقرر له طوال الفترة المتبقية من العقد؛

---

(٣) A/70/83-E/2015/75.

(٤) A/70/292.

٤ - تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، مسلّمةً بأنه يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إتمام ما لم يُنجز من أعمالها ومشددةً على أهمية تنفيذ هذه الخطة الطموحة الجديدة التي يشكل هدفُ القضاء على الفقر جوهرها والتي ترمي إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة؛

٥ - تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتشكل دعماً وتكملة لها وتساعد على إيضاح الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها من خلال تحديد سياسات وإجراءات عملية ضمن شراكةٍ عالمية معززة من أجل التنمية المستدامة؛

٦ - تلاحظ مع التقدير أن خطتي التنمية الجديدتين المذكورتين تتصديان لعدد من التحديات والأولويات الإنمائية الكبرى لأقل البلدان نموا؛

٧ - تشدد على أن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، على نحو ما ترد في برنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية بسبل منها تسريع تنمية الهياكل الأساسية والطاقة، ينبغي أن ينظر فيها على نحو مناسب في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٨ - تشدد على ضرورة توافر تآزر واتساق قويين فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعمل على سبيل الأولوية على زيادة وتعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نموا وضمان متابعة ورصد متسقين لتلك الخطط، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المساعدة في حشد مزيد من أشكال الدعم والموارد الدولية من جميع المصادر لفائدة أقل البلدان نموا، وتؤكد أن لا بد من تعزيز مكتب الممثل السامي لكي يتمكن من تقديم هذه المساعدة؛

٩ - تشير إلى ما قضت به في قرارها ٢٣١/٦٩ بشأن طرائق إجراء استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وتقرر أن يُعقد المؤتمر في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ____ إلى ____ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

١٠ - تقرر أن يُعقد اجتماع الخبراء التحضيري، الذي سيرأسه الميسران، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ وأن يُنظر خلاله في مشروع الوثيقة الختامية؛

١١ - تشدد على أن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى ينبغي أن يعطي دفعة قوية لتنفيذ المبادرات والالتزامات القائمة وأن يضع مبادرات وتدابير عالمية محددة وعملية، استنادا إلى القرارات الواردة في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٥] وفي خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوثيقة الختامية للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

١٢ - تكرر تأكيد الأهمية الحاسمة لمشاركة أقل البلدان نموا مشاركةً كاملة وفعالة في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى، وتؤكد أنه ينبغي توفير ما يكفي من موارد، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد تعبئة موارد من خارج الميزانية بهدف تغطية تكلفة مشاركة ثلاثة ممثلين حكوميين من كل بلد من أقل البلدان نموا كحد أدنى في المؤتمر الاستعراضي وممثلَين حكوميين اثنين على الأقل في اجتماع الخبراء التحضيري؛

١٣ - تكرر طلبها إلى جميع الدول الأعضاء أن تشارك مشاركة نشطة في استعراض منتصف المدة، ممثلةً على أرفع مستوى ممكن، وفي عملياته التحضيرية أيضا، وتدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلى مثل ذلك؛

١٤ - تؤكد الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نموا إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وحيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، وتقرر في هذا الصدد اتخاذ التدابير الضرورية لبناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لكي يتسنى لها تحمل الصدمات الاقتصادية وتتمكن من التخفيف من آثارها السلبية، وتحمل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر وقوع الكوارث، وذلك على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

١٥ - تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن دراسة الجدوى المعدة عن إنشاء مصرف تكنولوجيا تابع للأمم المتحدة يُخصص لأقل البلدان نموا[٦]، وتعرب عن تقديرها للعمل الذي أنجزه الفريق الرفيع المستوى المعني بإنشاء مصرف التكنولوجيا الذي يتلقى

(٥) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٦) A/70/408.

دعم الأمانة من مكتب الممثل السامي، وتطلب إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الكفيلة بتفعيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا تفعيلا تاماً بحلول عام ٢٠١٧ وأن يسعى إلى تعزيز أوجه التآزر مع آلية تيسير التكنولوجيا؛

١٦ - تكرر توصيتها بأن يقوم البلد الذي يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة الثنائيين والمتعددي الأطراف، بإنشاء الآلية الاستشارية المحددة في قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لتيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإنهاء العمل بها تدريجيا لفترة تناسب حالة التنمية في البلد، وبأن تُدمج هذه الآلية مع سائر العمليات الاستشارية والمبادرات ذات الصلة التي تتم بين البلد الذي يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا وشركائه في التنمية؛

١٧ - تدعو شركاء التنمية إلى أن يتيحوا في الوقت المناسب معلومات عن تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نموا وما يتصل بها من تدابير تكفل الانتقال السلس في مجالات الدعم المالي والمساعدة التقنية والتدابير المتصلة بالتجارة، بما في ذلك أطرها الزمنية وخصائصها وطرائقها؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، بما في ذلك المبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان أثناء رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا؛

١٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن نتائج استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى وعن تنفيذ هذا القرار.